تخزين مواد قابلة للاشتعال ثاني اسباب حرائق المنازل (Getty)

يتكدس عمال وافدون في شقق أسفل عمارات الكويت هي أشبه بالسراديب، وذلك لتوفير أكبر قدر من رواتبهم البسيطة، غير أن الحياة وسط مخالفة اشتراطات الأمان والسلامة قد تتحول في لحظات إلى نهاية تبدد أحلامهم، مثلما جرى في حريق المنقف

سراديب العمال

حياة مزرية بحثاً عن لقمة العيش في الكويت

الكويت ـ **عبد الله خليل**

يتسلل العامل الهندي، أحسن إبراهيم، خارجاً من سرداب العمارة التي يقيم بها في منطقة جليب الشيوخ، في محافظة الفروانية، جنوب الكويت، صباح كل يوم ذاهباً إلى عمله في ورشة صيانة المركبات، عبر مدخل جانبي حتى لا يراه أحد السكان، ويكتشف إقامته في الطابق تحت الأرضي غير المرخص أساساً لأغراض السكن، إذ انطلقت حملة تفتيشية في 13 يونيو/حزيران الماضي من أجل تصويب المخالفات المتعلقة بمساكن العمال والتفتيش عن الأماكن المخالفة.

ولدى اكتشاف إقامة العمال في سرداب، يجري إخلاؤه وإغلاقه فوراً وتحويل صاحبه إلى النيابة العامة، لاتخاذ اللازم، كونه يرتكب تجاوزاً قانونياً، بينما الوافدون المقيمون يجري التأكد من بيانات إقاماتهم، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم التي قد تصل إلى حد الإبعاد من البلاد إذا ما كانت وثائقهم منتهية، كما يوضح لـ«العربي الجديد» مدير إدارة العلاقات العامة والمتحدث الرسمي باسم بلدية الكويت، محمد سندان.

لكن إبراهيم يقطن مجبراً في المكان «غير الآدمي والمزري»، كما يصفه، جراء غلاء المعيشة، والإيجارات المرتفعة، وحجم راتبه البالغ 150 ديناراً (تقريباً 500 دولار أميركي)، والذي يرسل جزءاً كبيراً منه لأسرته، حتى إنه يضطر لإنجاز العديد من الأعمال المنزلية لأصحاب السكن من أجل رفع دخله الذي يقتطع منه شهرياً 10 دنانير (33 دولاراً) قيمة الإيجار.

ويكلف المالك مندوباً يتولى تأجير السرداب للعمال، «ولا أعلم عددهم بدقة»، يقول إبراهيم، كونهم يتناوبون على النوم في المكان ذاته على مدار اليوم، كل حسب أوقات عمله، لكنه يقدّر عدد الموجودين ليلاً بمئة عامل على الأقل، يتكدسون في مساحة تبلغ 500 متر مربع تقريباً، وتنقسم إلى 20 غرفة و5 حمامات و3 مطابخ في مقابلها يحصل المالك على 1500 دينار شهرياً (4900 دولار)، نظير استغلاله ظروف العمال الهشة، حتى إن إبراهيم لا يمكنه البقاء طوال الوقت في سكنه، ويكتفي بـ 8 ساعات للنوم، ليخرج بعدها إلى العمل طوال اليوم.

ويبدو انتشار الظاهرة التي تستهدف بلدية الكويت القضاء عليها، إذ أغلقت 568 سرداباً مخالفاً في العقارات الاستثمارية والتجارية بين أغسطس/آب 2023 ويونيو 2024، كما أخلت 189 سرداباً كانت تستخدم لغير الأغراض المصرح بها، وحررت 1639 مخالفة، بحسب البيانات التي حصلت عليها «العربي الجديد» من بلدية الكويت، التي تؤكد وجود آلاف المخالفات المتوارية عن أنظار الجهات الرقابية، وتنذر بتكرار حريق عمارة المنقف بمحافظة الأحمدي، جنوب الكويت، الذي وقع في 12 يونيو الماضي، وراح ضحيته 49 ساكناً من بين 196 عاملاً كانوا يقيمون في عمارة، كانت تؤوي عمالاً تكدسوا في داخل شققها التي لم تراع احتياطات السلامة والأمان، كما يؤكد عبد الرحمن الحسينان، المدير التنفيذي لمؤسسة الوثيقة الإقليمية للعقار (خاصة).

حياة داخل السراديب

وصلت خطورة الظاهرة إلى أن ملاكاً يستخدمون السرداب الذي يقيم فيه العمال مخزناً، ما يفاقم المخاطر التي يجابهونها في مكان راحتهم، وبدلاً من ذلك قد يصبح سبب نهايتهم، يضيف الحسينان من واقع خبرته بسوق العقار والتأجير في الكويت، وهو ما تؤكده بلدية الكويت التي تصنف الأمر ضمن «المخالفات الجسيمة، كونها تعرض حياة المئات من الوافدين إلى الخطر الحقيقي»، بحسب سندان الذي قال إن تراخيص السراديب تصدر عن بلدية الكويت، لاستخدامها مواقف للسيارات، أو لتخزين منتجات محددة فقط.

وعلى الرغم من ذلك تنتشر إعلانات لتأجير السراديب في مناطق متعددة من الكويت، وفق ما رصدته «العربي الجديد» عبر المواقع الإلكترونية المخصصة للتسويق العقاري مثل موقع دوبيزول dubizzle، وبو عقار bu3qar، والسوق المفتوح opensooq، ويروج المعلنون لها عبر ميزات منها أنها مزودة بالتكييف، ومفروشة، ولها عدة مخارج، رغم التحذيرات المستمرة من بلدية الكويت، التي كان أحدثها في 23 يونيو الماضي، حين نشرت تنبيهاً لأصحاب السكن الخاص والنموذجي لتجنب الوقوع بمخالفة قانونية، تتمثل بتأجير سراديب منازلهم، وتحويلها إلى مخازن بعد إخلاء سراديب العقارات الاستثمارية والتجارية، محذرة من استغلال السراديب مخازن لمصالح مادية، على حساب تعريض الأرواح والممتلكات الخاصة للخطر. ورصدت الفرق الرقابية، التابعة للبلدية، إعلانات عشوائية تتضمن طلب تأجير سراديب بمقابل مادي مرتفع في مناطق السكن الخاص والنموذجي، بعد إخلاء بضائع المخالفين من سراديب عقارات المناطق الاستثمارية والتجارية، وفق ما ذكره سندان في البيان الصحافي الذي حذر من الظاهرة، مشيراً إلى أن البلدية ستتصدى عبر جولاتها التفتيشية للمخالفين، لمنع تخزين البضائع بمختلف أنواعها الغذائية، أو الأثاث، أو المواد سريعة الاشتعال، أو التي تحتوي على غازات سامة في المنازل وسراديبها، واستغلالها لغير الغرض المخصصة له، وهو السكن، ما يعد مخالفة جسيمة للوائح وأنظمة وقانون البلدية.

60% من الحرائق في المباني السكنية بسبب التماس الكهربائي

يعاني العمال من صعوبة استئجار شقق مناسبة بسبب الأسعار المرتفعة

مخالفة اشتراطات السلامة والأمان

يعدّ تخزين مواد قابلة للاشتعال ثاني أسباب وقوع الحرائق في الكويت بنسبة 15%، بحسب إفادة مدير العلاقات العامة في قوة الإطفاء، العميد محمد الغريب، بينما يشكل التماس الكهربائي سبب 60% من إجمالي حرائق المباني السكنية، ويعدّ السبب الرئيسي، كما هو الحال في الحريق الذي اندلع من غرفة حارس عمارة المنقف بالطابق الأرضي، وأدى إلى موت العمال إما حرقاً أو اختناقاً بالدخان الكثيف أثناء نومهم، الذي يعد الأكبر من حيث عدد الضحايا، بينما لم يتجاوز مجموع الوفيات في الحوادث التي وقعت خلال الأعوام الخمس الماضية، خمسة أشخاص، كما يقول الغريب.

ويتزايد خطر التماس الكهربائي في سكن العمال نتيجة الحمل الزائد، جراء استخدام الكهرباء على يد أعداد كبيرة من المقيمين داخل المسكن الواحد، في ظل استغلال صاحب العقار أو الشركة التي يعملون بها حالتهم الصعبة، والإصرار على توفير النفقات، على حساب تكدسهم في مكان واحد، وكذلك قيام بعض ملاك العقارات بتأجير سرداب العمارة للعمال بشكل مخالف، كما أوضح الحسينان.

وترتفع مخاطر وقوع الحرائق في مساكن العمال أيّا كان نوعها، التي يصفها الغريب بـ«القنابل الموقوتة»، إذ تتكرر فيها حوادث الكهرباء مسببة الحرائق التي وصل عددها 25 حريقاً خلال العام الماضي، بسبب أن تلك المساكن تقسّم إلى شقق متعددة، تعمل بمحول واحد، ويؤدي ذلك إلى زيادة الحمل الكهربائي على المحول الرئيسي للمنطقة، الأمر الذي ينتهي بانفجاره.

وسجلت الكويت 3474 حريقاً في مبان سكنية بين عامي 2020 و2023، نتج أغلبها عن تماس كهربائي، وخلال الربع الأول من عام 2024، تعاملت قوة الإطفاء العام مع 269 حريقاً، منها ما وقع في سكن خاص مثل الفلل والشقق، وأخرى في سكن استثماري وعقارات تجارية، بحسب العميد الغريب، الذي يشير إلى زيادة معدل الحرائق مع حلول فصل الصيف سنوياً، بسبب لجوء البعض إلى تشغيل أجهزة التكييف بلا توقف، ما يزيد الأحمال على التيار الكهربائي.

حياة مزرية

لا تغيب عن بال العامل الهندي، إسلام الله فجر الدين، مشاهد رفاقه أثناء محاولتهم الهرب من ألسنة النيران التي حاصرتهم في مقر سكنهم الذي صار يعرف بـ «عمارة الموت»، في منطقة المنقف.

استيقظ فجر الدين يوم الحادث، بعدما سمع جلبة كبيرة، وبمجرد أن فتح باب الشقة فوجئ بالنيران تندفع من أسفل، فما كان من رفاقه إلا محاولة الهروب للأعلى، إلا أن باب السطح كان مغلقاً، وسرعان ما حاول آخرون النزول واختراق النيران لكن حاصرهم الدخان حتى اختنقوا على السلالم، ووقتها لم يكن من بد سوى القفز عبر النوافذ، غير أن فجر الدين لم يتجرأ على ذلك، واحتمى في إحدى شقق الطابق الخامس (قبل الأخير) حتى وصول قوات الإطفاء وسيطرتها على الحريق في الأدوار السفلية، بعد 20 دقيقة من اندلاعه.

وفتحت «الفاجعة»، كما يصفها النائب السابق في مجلس الأمة أحمد حاجي لاري، العيون على ظاهرة المخالفات السكنية التي تراكمت على مدار عقود، بسبب تكاسل الجهات المختصة عن التعامل مع الملف، الذي يمس الأيدي العاملة، خاصة الفئات التي تعمل بأجور هشّة لا تتخطى حاجز 100 دينار كويتي (326 دولاراً)، وأغلبهم من العزاب الذين لا تمكّنهم رواتبهم من استئجار سكن ملائم، في ظل ارتفاع مستويات المعيشة، وبالتالي يتكدسون في أماكن إقامة خطرة وغير لائقة، ووصل بهم الحال إلى العيش في الملاحق والسراديب المخصصة للتخزين في أوضاع غير آدمية.

البحث عن أرخص سكن

يعزو النائب السابق في مجلس الأمة محمد الدوسري تفاقم مشاكل سكن العمال الغُرّاب، إلى الشروط الصعبة التي فرضتها الحكومات المتوالية على دخول عائلة العامل، ومنها أن لا يقل راتبه عن 500 دينار (1631 دولاراً) بحسب القرار الوزاري رقم 818 لعام 2019 والمعدل للقرار رقم 1993/502 بشأن إقامة الأجانب، إلى جانب غلاء المعيشة، وهي أسباب أسهمت في سكن الوافدين في مناطق محددة بأعداد كبيرة بسبب ضعف رواتبهم، والحرص على توفير أكبر قدر من المال لعائلاتهم التي تنتظر تحويلاتهم من رواتبهم البسيطة، وهو ما ينعكس على المساكن التي يجدون أنفسهم مجبرين على الإقامة فيها بأقل المبالغ الممكنة.

ويُجمع العمال الوافدون الذين التقاهم معد التحقيق على صعوبة استئجار شقق مناسبة بسبب الأسعار المرتفعة، ومن ثم يختارون السكن جماعياً في عمارات قديمة، إن لم تؤمن المؤسسة المشغّلة مكاناً لهم، ومن بينهم العامل البنغالي رفيق الإسلام، الذي يعمل موظف خدمات في جمعية تعاونية براتب 75 ديناراً شهرياً.